

التربية على الديمقراطية في سياق من الاكراهات والمعوقات

محمد الدريج

تقديم

من الشروط الأساسية لقيام الديمقراطية، احترام المساواة في جميع ميادين الحياة المجتمعية، وأن يتحقق أكبر قدر ممكن من العدالة المجتمعية. وفي التعليم تقتضي المساواة وتكافؤ الفرص، أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة تعليمية متكافئة مع غيره منذ الانطلاق، ثم بعدها في النجاح والارتقاء بنفسه من خلال الخدمات التعليمية.

كما أن تطبيق مبدأ الإنصاف في المدرسة يعني أن تهيأ الظروف الملائمة لكل طفل كي يتقدم بأقصى طاقته وأن يحقق ذاته دون اعتبارات للجنس أو اللغة أو المعتقد أو الانتماء الثقافي والمجتمعي... أو غير ذلك من مظاهر التمييز بمعناه السلبي غير المشروع ... فما هي الوضعية في بلادنا وفي منظومتنا التعليمية وما هي الاكراهات التي ينبغي البدء بالتغلب عليها حتى نتمكن من الحديث عن الديمقراطية في المدرسة وفي التربية عموماً؟

لا ديمقراطية مع الجهل والامية :

تبين الدراسات أنه وعلى الرغم من المساعي التي تبذلها الدول العربية في مكافحة الأمية وتعليم الكبار، فما زالت نسبة الأمية عالية، وهذا مما يشجع القيادات السياسية بالادعاء بأن المواطن العربي ليس ناضجاً بما فيه الكفاية ولا يستطيع أن يمارس الحرية وأن يحصل على حقوقه، مما قد «يبرر» غياب الممارسة الديمقراطية والخضوع لحكم فرد أو قلة، و«يبرر» غياب الوعي والارادة السياسية وتنفيذ ارادة الحاكم ورغباته. و من نتائج ذلك بقاء معظم تلك الدول إن لم نقل كلها، بسبب ضعف الوعي السياسي والاجتماعي في وضعية المحافظة وهيمنة الأقلية على الامتيازات، الامر الذي يغدو من أهم معوقات الانتقال الديمقراطي فيها.

وفي المغرب، تبين آخر إحصائيات الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وهي مؤسسة رسمية تعنى مبدئياً وتشريعياً على الأقل، بمحاربة الأمية، أن عدد الأميين في البلاد يبلغ نحو عشرة ملايين



أمي، وأن نسبة الأمية بين الذين تجاوزوا سن العاشرة تصل إلى 28 في المائة، فيما تبلغ 38 في المائة بين الذين تجاوزوا الخامسة عشرة من عمرهم.

في حين يؤكد مكتب اليونسكو بالرباط وعلى الرغم من اعترافه بالجهود المبذولة وخاصة من طرف الجمعيات، أن قضية محو الأمية جد معقدة لدرجة أنها تتطلب عملا جديا وشاملا و تتطلب تضافر جهود جميع الجهات المعنية (الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص...)، خصوصا أن 32 في المائة من سكان المغرب لا يزالون يعانون من الأمية، وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014 .

معطيات تجعلنا نتساءل عن كيف يمكن ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية في التعليم وفي المجتمع عموما وكيف ستساهم المدرسة في ذلك بالنظر إلى هذه التحديات التي يطرحها تفشي آفة الأمية؟.

وكجواب عن هذا السؤال يؤكد محمد بوبكري ، «ان المعرفة عامل من العوامل الهامة في ازالة الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية وفي استمتاع المواطنين بمصادر الثقافة والمعرفة والفن...ويعد استفحال الامية في بلادنا عاملا من عوامل العبث بالحياة الديمقراطية وحقوق الانسان، اذ قد يسهل على اعداء الديمقراطية إحكام السيطرة على المجتمع من خلال تجريد الانسان من اسلحة كثيرة من بينها المعرفة.»

فعلا، لا يمكن الجمع بين الاقتناع بالديمقراطية وبين الرغبة في تضييق التعليم وحصره في فئة محدودة فقط. وهذا يجعلنا من جديد نواجه تحدي آخر ، «فلا ديمقراطية مع الجهل والغفلة، لأنها لا يمكن أن توجد سوى مع افراد متعلمين يعرفون حقوقهم ويصرون على الاستفادة منها، ويعرفون ما عليهم من واجبات فينهضون بها ويؤدونها.» في حين أن الأمي ليس وحده عرضة لان يكون ضحية للاستبداد بسبب جهله ، بل قد يكون هو ذاته مستبدا بالقوة.

وما يزيد الطين بلة، النقص المريع في المعرفة والاطلاع بين المتعلمين أنفسهم، أي ما يسمى بالأمية الثقافية وبضعف الوعي السياسي، كما يعبر عن ذلك تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٣) عن «التنمية البشرية في العالم العربي. وهذه المشكلة تمثل في نظرنا، عقبة جديدة أمام الديمقراطية و الديمقراطية في المدرسة على وجه الخصوص. فالديمقراطية لا تعني الانتخابات فحسب، بل وحرية الاطلاع والتعبير والتفكير والتنظيم والتظاهر وحق الاختلاف، ووعي المواطن بحقوقه على الدولة، وواجباته إزاءها، واحترامه للقوانين، إنها مسألة عقلية وثقافة وتربية قبل أن تكون مسألة صناديق. لذلك، يمكن أن يستغل أعداء الديمقراطية تفشي الأمية والجهل بين شريحة واسعة من الناس، لبث الإشاعات بينهم، وتضليلهم ضد مصالحهم وتوجيههم ضد الانتقال الديمقراطي وضد المطالبة بالعدالة والمساواة.



ومن هنا تبدأ معالم الدوامه والحلقة المفرغة تنجلي من جديد أمام الحاملين بالتربية على الديمقراطية ، ذلك أننا في الوقت الذي نعترف فيه بأن أساس نجاح الديمقراطية في أي مجتمع هو إشاعة التعليم ومحاربة الأمية ، نكون مضطرين للاعتراف في نفس الآن، بأن الأمية ليست وحدها وراء أزمة الانتقال الديمقراطي، بل هناك اسباب أخرى تتضافر وتتكالب، وخاصة تلك المتمثلة في تقاطع مصالح الافراد والمجتمعات وتضاربها مع مصالح أعداء الديمقراطية، فضلا عن الجشع المالي والفساد والرشوة والمحسوبية وضعف المراقبة وعدم ربط المسؤولية بالمحاسبة، كما قد تكون وراء ذلك وفي بعض الحالات ، النزعات الطائفية والنعرات الحزبية والتي قد تتخذ أشكالا جد ملتوية.

لذلك فمن المجحف وضع الأمية والأمين وحدهم في دائرة الاتهام كلما تحدثنا عن معيقات تطبيق الديمقراطية والتي كثيرا ما تكون غائبة أو مغيبة حتى لدى المتعلمين أنفسهم، بل وحتى لدى بعض خريجي الجامعات.

كذلك لا بد من الاعتراف، حسب عبد الخالق حسين، بأن درجة تقدم وتخلف الشعوب لا تعتمد على المستوى الدراسي و الثقافي فحسب، بل وعلى نوعية الثقافة كذلك. ففي العديد من البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، نجد نسبة المثقفين عالية جدا، ولكن ثقافتهم في معظمها ثقافة منغلقة ومتعصبة بل و ربما تكفيرية، ثقافة تنشط على حساب المعارف العلمية والفلسفية و الفنون... وعلى حساب نشر قيم التسامح والحوار وتقبل الآخر المختلف. في مقابل ازدياد «وعي» و«ثقافة» غير المتعلمين والأمين أنفسهم في وقتنا الراهن، بفضل انتشار القنوات التلفزية والهواتف الذكية ...

بطبيعة الحال هذا لا يعني أبدا عدم الاعتراف بمخاطر انتشار الأمية في بلدنا وهزالة برامج محاربتها ونتائجها الكارثية، إنها من المشاكل غير المستعصية لو تتوفر الإرادة السياسية، و يجب العمل على حلها بسرعة من أجل ضمان تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين كافة وتوفير المناخ/السياق الحقيقي للانتقال الديمقراطي المنشود.

التربية الأسرية تربية لاديمقراطية:

نقيضة/مفارقة أخرى تواجهنا بالضرورة كلما حاولنا تناول موضوع «التربية والديموقراطية» بالدرس والتحليل، نعبّر عنها كما يلي : لا نشك أبدا في الاثار التربوية الكبيرة التي يحدثها التعليم في شخصية الطفل و في تنشئته الاجتماعية ، الأمر الذي يجعلنا نطمح في المدرسة كي تقوم بتربيته على السلوك الديمقراطي وأن تحل لنا بالتالي إشكالية تعثر الديمقراطية أصلا في المجتمع. لكن لا ينبغي أن تحجب عنا هذه الحقيقة ، أن اول ما يتأثر به الطفل، وربما أعمق



و أخطر، هي الأسرة ببنيتها وأساليبها في التنشئة ونوعية العلاقات السائدة داخلها ... فإذا كان معدل عدد الساعات التي يقضيها التلميذ المغربي سنويا في المدرسة الابتدائية حوالي ٩٧٥ ساعة فقط من أصل 8760 وهو عدد ساعات السنة. في حين يقضي خارج المدرسة في الأسرة أوفي الشارع وفي غيرهما من المؤسسات والفضاءات ،حوالي ٧٧٨٥ أي أن ما يقضيه خارج المدرسة من وقته هو أزيد من ٩٠ في المائة ، يتعرض فيها لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة، كثيرة ومتنوعة تشكل بالضرورة شخصيته منذ طفولته الأولى . فيكون بالتالي، ما سيكتسبه من معلومات و سلوكات وقيم، بما فيها مبادئ وقيم الديمقراطية أو اللاديمقراطية، خارج المدرسة أكبر وأقوى وأشد تأثيرا خاصة تلك التي يتعرض لها في سن مبكرة في أحضان أسرته.و السؤال الآن هو ما طبيعة التأثيرات الأسرية والمجتمعية عموما وما وقعها على الأطفال وهل ستساعد المدرسة في سعيها لتربيتهم على قيم ومبادئ الديمقراطية أم بالعكس ستشكل عائقا يحول دون ذلك ؟

تعد الأسرة في المجتمعات العربية بما فيها المغربية، وكما تثبته العديد من الدراسات الحديثة، من أهم مصادر سيادة السلطوية والتسلط والتي تعمل كأداة لتخليد الهيمنة الاجتماعية، من خلال تنشئة الأطفال على الصمت والخضوع والتبعية، وتربيتهم بأساليب قمعية وتعسفية. «إن الأسرة هي الرحم الذي ينبت فيه الفرد وينمو ويكتسب ثقافته ويشكل شخصيته ويستمد سلوكاته وكثيرا ما يكون الفرد مثل عائلته التي غالبا ما تكون هي بدورها مثل مجتمعتها لأنها تشكل مجتمعا مصغرا »

ومن مظاهر التسلط الأسري حسب نتائج الدراسات، شيوع قيم القهر والعنف في النسق التربوي للأسرة واستخدام أساليب التهديد والوعيد والعقاب من الكبار ضد الصغار ومن الرجال ضد النساء . كما تبين أن كثيرا من الآباء والأمهات يعتمدون في عقابهم على أسلوب الضرب المباشر للأطفال والتأنيب المستمر والأحكام السلبيه، واللجوء إلى نوع من التخويف والترهيب كما في الحكايات الخرافية التي يحكيها الكبار للصغار والتي كما يعلم الجميع، تحمل في طياتها قيما ومبادئ يتعلمها الطفل و يستبطنها وهذه القيم هي في الغالب قيم التحكم والغلبة والتبعية والخضوع ..

وكخلاصة لأهم النتائج السلبية لهذا النمط السائد من التربية الأسرية على الأبناء، والتي لن تساهم أبدا في تربيتهم على الديمقراطية، نذكر :

انخفاض التحصيل الدراسي ،الاكتئاب ،الشعور بالذنب ،الخجل ،العزلة ،اختلال الصورة الذاتية وضعف الثقة بالنفس، اضطراب النوم ،ضعف التركيز، الشعور بالعدوان. وقد يصبح الطفل مضادا للأسرة والمجتمع فتزيد الأسرة من رفضها له وعنفها ضده، مما قد يقوده إلى الإدمان، أو الإجرام أو الانتحار. كما تؤدي هذه التنشئة التسلطية إلى ضعف تحقيق الطفل



لذاته وإشباع حاجاته كما يحسها بنفسه، فتتشكل شخصيته ضعيفة مرتعبة تخشى السلطة وتعتمد على غيرها لحل مشاكلها، عدوانية تعتدي على ممتلكات الآخرين... وما المشاهد التي أصبحنا نلاحظها مؤخرا من اعتداءات على الأشخاص والممتلكات وحالات الاغتصاب في واضحة النهار... سوى تشخيص لتلك النتائج. ويحق لنا أن نتساءل معها: كيف يمكن أن تصحح المدرسة مثل هذه النقائص والاختلالات، وهل بإمكانها وفي نيتها ذلك أصلا، علما أن المدرسة ذاتها تعاني الكثير من المشاكل التي تعجز عن حلها، لذا فالوضعية ينطبق عليها المثل السائر «تمسك غريق بغريق»؟

فبدل أن يتعود الطفل على السلوك الديمقراطي في أسرته منذ نعومة أظافره وينتقل إلى أحضان المدرسة في جو مفعم بالحرية والسعادة والأمل والتفاؤل، ريثما ينتقل إلى أحضان المجتمع ليندمج بسلاسة ويطبق ما تشربه من قيم ديمقراطية عادلة تمثلا و سلوكا، فإن العكس تماما هو ما نلاحظه.

بطبيعة الحال هذه الحقائق لا ينبغي أن تحجب عنا حقائق أخرى تتجلى في التحولات الكبرى التي بدأت تطرأ على علاقات وأساليب السلطة داخل الأسرة العربية بما فيها الأسرة المغربية، وتجعلنا مرة أخرى أمام مفارقة/نقيضة جديدة. فإذا كانت هذه السلطة متمركزة في يد الأب (أو الجد أو من له شخصية قوية داخل العائلة) فإنه في الوقت الحاضر أصبحت سلطة الأب في منافسة قوية لمؤسسات أخرى ومنها وسائل الإعلام المسموع والمرئي والعالم الرقمي (الانترنت والألعاب ومواقع التواصل الاجتماعي...) والتعليم والمسجد والجمعيات وفضاءات الشباب والألعاب والمباريات الرياضية... فالיום لم يعد هناك، على الأقل في بعض الأوساط المتعلمة والغنية وإلى حد ما المتوسطة... هذا الأب المتحكم والذي يمتلك القدرة على تدبير شؤون الأسرة بشكل مطلق، لم يعد يلعب نفس الدور، كما أن حضوره لم يعد مكثفا كما كان في السابق، بالنظر إلى انشغالاته أو هجرته... وبالنظر إلى الدور المتزايد للأُم بخروجها للعمل ومساهمتها في التدبير المالي لميزانية الأسرة وبالتالي فإن سلطته داخل الأسرة لم تعد ترتبط بذلك الرأسمال الرمزي، أي الأب باعتباره نموذج الاحترام والطاعة، يستمد شرعيته من القاعدة الاجتماعية ومن المرجعية الدينية، لكن و في ضوء التطورات الراهنة لم تعد هذه المرجعيات وحدها الملهممة، بل أصبحت هناك مرجعيات أخرى وخاصة الاقتصادية، بمعنى أن من يمتلك نفوذا ماليا داخل الأسرة يمكن أن يصبح ذا سلطة.

على أن تراجع سلطة الأب قد يتحول إلى سلاح ذي حدين، لأن هذا التراجع الذي سقناه أساسا في جانبه الإيجابي باعتباره يخفف من سلوكات التسلط والقهر والتي لن تسهل عمل المدرسة التي قد تروم التربية على الديمقراطية، لكنه قد يؤثر في الاتجاه المعاكس. ذلك أنه



في ضوء التغيرات والتحديات التي تواجه الأسرة المغربية ومن خلالها المجتمع، حسب محمد مومن ، بدأت العديد من الظواهر الشاذة تتفشى بشكل خطير، ومنها بالخصوص تعاطي المخدرات التي تعد من أهم المشكلات التي تسبب خطراً كبيراً يهدد أمن المجتمع لما يترتب عنها من أضرار بالغة تصيب الجميع. فالأسرة التي يغيب فيها دور البيت وفقدان السلطة الأبوية بفقدان الأبوين أو أحدهما بالموت أو السجن أو المرض أو الطلاق أو انحصار دورهما وتخليهما عن مسؤوليات تربية الأبناء، كثيراً ما تؤدي إلى نتائج سيئة تهيء للانحراف والإدمان والتشرد (حالة: أطفال الفقر، أطفال الشوارع، خادمت البيوت، أطفال جانحين، أطفال عاملين).

الديمقراطية وسلطوية المناهج :

لا يمكن أن يكون التعليم ديمقراطياً إلا بتحرير المناهج وما تقدمه من معرفة للمتعلمين، تحريرها بوصفها منتجا اجتماعياً نسبياً ، وبذلك يصبح التعليم قادراً على تأدية دور تنويري في سياق سيادة الروح الديمقراطية، وانتشار وسائل و تكنولوجيا جديدة للمعرفة وللتواصل والاطلاع على الأخبار.

إن الخطر الكامن في نظامنا التعليمي يأتي من اعتماده على أحادية المعرفة و محافظتها وعلى سلطة المدرس والكتاب المدرسي في عصر الأنترنت والرقمي، ومهما بذلنا من جهد في تطوير المناهج والرقمي بالحياة المدرسية فإن ذلك لن يكون مجدياً إلا إذا تم في سياق مغاير تماماً لما نلاحظه الآن، سياق سيادة الروح الديمقراطية بدءاً بتسيخ قيمة نسبية المعرفة، ومروراً بالتخفيف من سلطة المدرس واعتباره موجهاً ومرشداً قبل أن يكون المصدر الوحيد للمعرفة، وانتهاءً بسيادة الممارسات الديمقراطية داخل المدرسة وخارجها، باعتبار المدرسة مجتمعاً صغيراً تنعكس فيه العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تتم خارجها. على أن هذه الممارسات ينبغي أن تعمل في نفس الآن، على تحرير المدرسين القائمين على المعرفة أنفسهم، من كل أشكال القهر والتسلط ، سواء أكان قهراً معنوياً أو مادياً.

فضلا عن تحرير طرق التدريس من الاساليب والممارسات التقليدية الجامدة والمنغلقة. ذلك أن سيادة طرق التلقين والحفظ ورفض المناقشة والحوار وإبداء الرأي ، من شأنه تعميق التسلط وغرس الاستبداد ،مما يقوي الإذعان والخضوع لدى التلاميذ، ويفرض هيمنة المربين وسلطتهم، الأمر الذي يزيك في نفوسهم الهشة الآثار السلبية، كاعتمادهم على الحفظ والترديد و غياب السؤال والفهم والتحليل والتركيب، مما يقود إلى القبول دون اعتراض ، فيصبحون عاجزين عن الاجتهاد والابداع.



وهكذا لا تقتصر السلطوية على المناهج الدراسية بل تتعداها إلى الطرق والوسائل ومنها الاتكال شبه المطلق على الكتاب المدرسي المقرر بصفته المصدر الوحيد للمعرفة. وكما هو معلوم فقد أجريت العديد من الدراسات على الكتب المدرسية في بلداننا، واستنتجت أن تلك الكتب عموما، لا تحاول أن تقدم في تفسير الأحداث، وجهات نظر متعارضة أو على الأقل مختلفة، ليلم التلميذ بجميع الجوانب ومختلف وجهات النظر، بل على العكس، تعود التلميذ التفسير الواحد والرأي الوحيد والذي هو سمة سلطوية بارزة من سمات عدد من المقررات والكتب المدرسية العربية ومنها المغربية والتي تخلوا مما يمكن أن يؤدي إلى تنمية شخصية المتعلم بشكل متوازن ومبدع.

فضلا عن ذلك سيتبين الملاحظ لحال مؤسساتنا التعليمية والتربوية ، أنها تعمل في اتجاه معاكس لما تحدثنا عنه في بداية العرض، من مبادئ وقيم الوطنية والديمقراطية والعدالة والمساواة، لأن هذه المؤسسات تحولت إلى استعمال القوة والعنف المعنوي والرمزي، من خلال محتويات المناهج والمقررات ناهيك عن العقوبات الزجرية سواء أكانت لفظية أم بدنية.

وكما يلاحظ حسن الخطيبي(2014)، لم تستطع المدرسة المغربية إلى حد الآن بمناهجها وطرائقها وكتبها...وعلى الرغم من التطور الهائل الذي تشهده تكنولوجيا الاتصال (الانترنت ، الهاتف الذي...) وازدياد اعتمادها من طرف الكبار والصغار، نقول، لم تستطع الانعتاق من النقل التقليدي للمعرفة بشكل جامد، وعبر طرق تلقينية منغلقة على نفسها، ولم تعد تولي كبير عناية لعناصر تنمية الشخصية القوية والواثقة في نفسها.

كما يلاحظ على مناهجنا، أنها «لا تهدف إلى تحقيق المساواة بين المتعلمين وإنما تهدف إلى تعميق اللامساواة بينهم... ويتساءل بالكثير من الحسرة، هل يعقل أن نعلم الديمقراطية بطرق ديكتاتورية؟»

وبسبب هذا الواقع المختل والعليل الذي يفرخ نموذجا تربويا سلطويا محافظا يتمنع على محاولات الديمقراطية، نظام يستند إلى لغة التأديب والزجر واستخدام العنف المادي والرمزي ضد الأطفال ؛ مما قد يولد في نفوس العديد منهم اتجاهات سلبية ومشاعر الكراهية والخوف والعزلة وعدم الثقة في النفس و الغش وضعف المراقبة الذاتية والضمير. بل يولد ما يسميه عبد الواحد الراضي «بالضمير الخارجي» الذي يعتمد الخوف من العقاب بدل الضمير الداخلي الذي يحركه الاقتناع وتحفزه المراقبة الذاتية. كما قد يولد في نفوسهم ضعف ملكات الاجتهاد والابتكار والإبداع نظرا لضعف أساليب الحوار والاقتناع ولانعدام الحرية والديمقراطية الحقيقية والمساواة الاجتماعية.



مراجع :

- محمد بوبكري ، «التعليم حق وليس امتيازاً» ، جريدة الاتحاد الاشتراكي ، عدد 06 - 01 - 2017. ير سانية العربية (AHDR) -
- تقرير الأمم المتحدة لعامي 2002 و 2003 عن «التنمية البشرية في العالم العربي، تقارير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مركز عمان، الأردن).
- عبد الخالق حسين ،مقالة «هل الجهل هو سبب الأزمات في العراق الديمقراطي؟»، في موقع عبد الخالق حسين على الأنترنت، يناير 2017).
- يزيد عيسى السورطي،«السلطوية في التربية العربية»، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، أبريل 2009.
- زينب حامد، «التنشئة السلطوية داخل الأسرة وتأثيرها على نجاح الطفل مدرسيا» جريدة الشروق، تونس ، 16 - 02 - 2010.
- محمد مومن «الاسرة المغربية بين تحديات العولمة وتحولات المجتمع»، جريدة التجديد ، 27 مارس 2012. وكذلك أحمد بن بعطوش، والذي لاحظ نفس الظواهر في الجزائر في دراسة له تحت عنوان: «تحول العلاقات الاسرية في مجال الدور والسلطة داخل الاسرة الجزائرية»، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد التاسع/ ديسمبر 2012 - الجزائر).
- محمد الدريج (2012): «تطوير المناهج الدراسية في المنظومة التعليمية المغربية : المنهاج المندمج ومقاربة التدريس بالملكات نموذجاً» ،مجلة المدرس ، 18 مارس .
- حسن الخطيبي،« اللامساواة المدرسية و وهم الديمقراطية التربوية»،جريدة الأستاذ الإلكترونية، يوم 03 - 03 - 2014.
- عبد الواحد الراضي، «سيرورة التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة المغربية»، مطبوع صادر عن كلية الآداب بالرباط 1970 وكذلك: A.Radi Adaptation au changement: social dans le Maroc urbain , BESM 135 ,1977.



المدرسة المقاوالتية

جميل حمداوي

المقدمة

من المعلوم أن للمدرسة التربوية العمومية أو الخصوصية علاقة وثيقة كلية أو جزئية بالمقاولة، أو المشروع، أو المؤسسة الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تمثل المغرب المدرسة المقاوالتية منذ سنوات الثمانين من القرن الماضي بغية تجاوز مدرسة الأزمة والنكوص والتراجع، وقد كان ذلك متوافقا مع تبنيه فلسفة الأهداف لعقلنة العملية التعليمية- التعلمية، والتحكم الجيد في دوايب الدرس الديقديكي، وإخضاعه لمعايير التقويم والمراقبة والتتبع والنجاعة العلمية والتقنية والسلوكية، وربط المدخلات التربوية بالعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة (الفيدباك).

إذاً، فما المقصود بالمقاولة؟ وكيف يمكن ربط المدرسة بالمقاولة الإنتاجية؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن مدرسة المقاولة أو المدرسة المقاوالتية؟ هذا ما سوف نتعرف إليه في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المدرسة المقاوالتية

عرف المغرب مجموعة من المدارس منذ القديم إلى يومنا هذا من بينها: المدرسة العتيقة، والمدرسة الاستعمارية، ومدرسة البديل الوطني، ومدرسة الأزمة، ومدرسة الإصلاح، ومدرسة الجودة، ومدرسة التميز، ومدرسة النجاح، ومدرسة المساواة والإنصاف، والمدرسة المقاوالتية. بالإضافة إلى مدارس جديدة هي مدرسة الملكات، ومدرسة المستقبل، ومدرسة الذكاءات المتعددة، والمدرسة الإبداعية...

وما يهمننا في هذا المقام هو التوقف عند المدرسة المقاوالتية (Ecole entreprise) التي تهدف إلى تحويل المدرسة الوطنية، أو المؤسسة التربوية التعليمية، إلى مقاولة، أو مشروع، أو مؤسسة إنتاجية واقتصادية واجتماعية معقلنة. والهدف من ذلك هو القضاء على الفوضى، والتسيب، والعشوائية، والانعزالية، وتوفير الإمكانيات الضرورية لتسيير المؤسسة ذاتيا، وتنظيم المدرسة تنظيما عقلانيا هادفا وكفائيا، والاحتكام إلى المنطق الاقتصادي في مجال التدبير والتسيير، أو إدارة المدرسة العمومية أو الخصوصية.

